المحاضرة الثانية: مدخل إلى لمؤسسة الاقتصادية

1.مفاهيم عامة: قبل التطرق لمختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية لابد أن نشير أولا إلى بعض المصطلحات القريبة من مصطلح المؤسسة، مع الإشارة إلى أهم معايير التمييز بين المؤسسة الاقتصادية والإدارية.

1.1تعدد المصطلحات: هناك عدة مصطلحات تستعمل في الكثير من الأحيان للتعبير عن مفهوم المؤسسة، ومن بين هذه المصطلحات يمكن أن نذكر ما يلي:

- **المنظمة:** عبارة تطلق على كل تجمع يتم تنظيمه وفق قواعد و أسس معينة اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غير ذلك. وبالتالي يمكن اعتبار المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية.

- **الشركة:** تعنى وتهتم خاصة بالهيكل الاقتصادي مهما كان حجمه أو طبيعته القانونية. ويعرف المشرع الجزائري الشركة كما يلي: "هي عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع مالي، بتقديم حصة من المال أو عمل و يقتسموا ما قد ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة". ويمكن أن تكون المؤسسة فردية أو شركة.

- **المقاولة:** هي كلمة مشتقة كلمة مقاول وتشير خاصة الى الخطر او المغامرة التي تميز توظيف الاموال في النشاط الاقتصادي.

- **المشروع:** يعتبره العديد هو المؤسسة نفسها إلا أن ذلك ليس صحيحا إلا في حالة واحدة، وهي عندما تكون المؤسسة أنشئت أساسا لأداء مشروع معين تنقضي بانقضائه، ذلك أن المشروع هو النشاط الذي تقوم به المؤسسة.

- **المنشأة:** هي: "مجموعة الأشخاص الدائمين العاملين في نفس المكان، وهم تابعون لنفس المنظم "l'entrepreneur وتحت سلطة واحدة"، وبالتالي يمكن أن يكون للمصطلحين نفس المعنى إذا كانت المؤسسة مكونة من منشأة واحدة، أما إذا كانت المؤسسة تتكون من عدة منشآت فلا يجوز ذلك لأن المنشأة ليس لها شخصية قانونية ولا تتمتع باستقلالية مالية بل هي تابعة للمؤسسة الأم.

إنّ مصطلح المنشأة يطلق في الغالب على المؤسسات العمومية في النظام المسير مركزيا والتي تكون تحت مراقبة هيئة محلية أو وطنية، ومن جهة أخرى أيضا يطلق على بعض من مؤسسات الدولة خاصة في ميدان التعليم، التكوين، الصحة، إلخ، إلى جانب الجمعيات الخيرية.

كما توصف المؤسسة الاقتصادية بالوحدة الانتاجية مجازا فقط لأن هذه الأخيرة هي جزء من الأولى مثل المنشأة والمصلحة ولا تتطابق معها دائما. **وغالبا ما يميز بين المؤسسة الاقتصادية والادارية من خلال :**

- **طبيعة المنتوج:** المؤسسة الاقتصادية توجه منتوجاتها الى الاسواق، أما المؤسسة الادارية تقدم خدمة يستفيد منها المواطن في مكانها (في مقر المؤسسة)

- **تغطية التكاليف:** المؤسسة الاقتصادية تمول نفسها من خلال ايرادات ومداخيل بيع منتوجاتها على عكس المؤسسات الادارية التي تستعمل ميزانيتها المخصصة لها من طرف الدولة.

2.1. تعريف المؤسسة الاقتصادية:

هناك تعاريف متعددة اعطيت للمؤسسة الاقتصادية وكل منها يركز على جانب من الجوانب المختلفة لها، كطبيعة النشاط، العناصر المكونة لها، الأهداف، الهيكل التنظيمي...الخ والاختيار بين تللك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها والأهمية التي تعطى لجانب أو أكثر منها.

فعند اعتبار المؤسسة عون (كمتعامل) اقتصادي فنهتم بالنشاط الصناعي والتجاري أو المالي للمؤسسة ويدخل ضمن دلك عمليات الانتاج، البيع، التموين، التوزيع، التمويل إلى غير ذلك. بالإضافة لعلاقتها بالمتعاملين الاقتصاديين الآخرين في محيط نشاطها.

فالمؤسسة هي التي تقوم بتوليف عوامل انتاج سلع وخدمات موجهة للسوق لذلك فهي تلبي حاجات اي تلبي طلب. فيمكن لمنتجات المؤسسة ان تتنوع وان تاخذ شكل سلع او خدمات قابلة للتبادل التجاري وعلى المؤسسة تصريف انتاجها لضمان الاستمرارية ويتطلب ذلك الاتجاه نحو السوق بالاعتماد على مجموعة الانشطة المولدة للتبادل التجاري كما تساهم المؤسسة بانتاجها وتوزيعها وبيعها لمنتجاتها في خلق الثروات واعادة توزيعها في المجتمع.

أما عند اعتبار المؤسسة ككيان قانوني يجعلنا ذلك نركز على وجودها المعنوي المستقل سواء من ناحية استقلاليتها المالية أو استقلالية تسير مختلف أنشطتها واتخاذ اقراراتها المختلفة.

وعند اعتبار المؤسسة كهيكل عضوي نركز على الفئات المختلفة للعمال وكذلك الوحدات والاقسام والمصالح المكونة لها.

أما اعتبار المؤسسة كنظام فيعني النظر اليها كوحدة متكاملة قائمة على أساس العلاقات والتبادلات بين مختلف مكوناتها وأجزائها الداخلية، وعلاقتها ببيئتها الخارجية.

كما انه اعطيت تعاريف اخرى للمؤسسة الاقتصادية اختلفت بالاختلاف الاوقات والاتجاهات فمنها الخاص بالمذهب الاشتراكي والخاص بالمذهب الرأسمالي ومنها الحديث كالتعريف النظامي.

فمن غير الممكن حصر كل أنواع المؤسسات وفروعها الاقتصادية وبأحجامها وأهدافها المختلفة في تعريف وحيد وقد يعزى هذا الامر إلى الاسباب التالية:

- ✓ التطور المستمر التي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي اشكالها القانونية منذ ظهورها، وخاصة في هذا القرن؛
- ✓ تشعب واتساع نشاط المؤسسات سواء الخدمية منها أو الانتاجية وقد ظهرت مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات،
- ✓ اختلاف الاتجاهات الاقتصادية أو الايديولوجية حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين إلى اعطاء تعاريف تختلف بينهما.

3.1 الاتجاهات المختلفة في تعريف المؤسسة الاقتصادية: من أهم هذه الاتجاهات الرئيسة نذكر ما يلي:

أ- الاتجاه الاول: المؤسسة وحدة للإنتاج والتوزيع:

_ **المؤسسة وحدة للإنتاج:** إن الوظيفة الاساسية للمؤسسة تكمن في انتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق مع تميز هذه السلع بكونها تجارية عكس بعض السلع والخدمات الاخرى غير التجارية كالإدارة العمومية. وحتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من الانتاج فهي بحاجة إلى عوامل الانتاج أو ما يسمى بالمدخلات « inputs » والمتمثلة في: العمل، المواد الأولية، منتجات نصف مصنعة، تجهيزات انتاجية، طاقة، بالإضافة للموارد المالية، والمعلومات بصفة خاصة .وتتحصل المؤسسة على كل هذه العوامل من اسواقها المختلفة (السوق المالي، سوق العمل....)، حيث تقوم المؤسسة بتحويل هذه المدخلات إلى مخرجات "outputs" وتتمثل في: منتجات نهائية (سلع وخدمات)، زائد معلومات كتغذية راجعة أو عكسية.

من خلال هذه العملية التحويلية تقوم المؤسسة بخلق الثروة (اضافة قيمة للمدخلات) هذه الثروة تسمى بالقيمة المضافة "valeur ajouté" التي تعتبر المساهمة الحقيقية للمؤسسة في الثروة الوطنية.

_ **المؤسسة وحدة لتوزيع المداخيل:** بعد قيام المؤسسة ببيع منتجاتها وتحقيقها للقيمة المضافة التي تساوي: قيمة الانتاج – الاستهلاكات الوسيطة. توزع الجزء الأكبر منها (القيمة المضافة) على المتعاملين الاقتصاديين : الضرائب، الاشتراكات التي تدفع للضمان الاجتماعي و صندوق التقاعد، اجور العمال، فوائد المقرضين ومنهم البنوك، والارباح التي توزع على المساهمين في المؤسسة (أصحاب المؤسسة)، ولا يبقى في الاخير إلى جزء من القيمة المضافة يوزع على:

- ✓ الاهتلاكات (من اجل تجديد تجهيزات المؤسسة)؛
- ✓ الاحتياطات (جزء من الارباح لم يوزع على اصحاب المؤسسة).

ب- الاتجاه الثاني: المؤسسة خلية اجتماعية:

هذا المدخل يعكس الاتجاه الاجتماعي في تعريف المؤسسة الاقتصادية حيث يعتبرها وحدة اجتماعية تتكون من خلال التفاعل الاجتماعي للأفراد والجماعات وما يتبعها من عمليات وفعاليات ووظائف.

بمعنى أن المؤسسة الاقتصادية مجموعة اجتماعية مكونة من فرق أو جماعات أو أشخاص يتميزون من حيث الكفاءة والثقافة والاهداف متفاعلين مع بعضهم ضمن اطار تنظيمي منسق ومتوازن، بحيث يساهم كل عضو في المؤسسة في تحقيق الاهداف المشتركة المحددة من طرف ادارة المؤسسة. وتتضح الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة من خلال قيامها:

بتوفير مناصب الشغل لمجموعة من الافراد، فهي بذلك تلبي أو تشبع مجموعة من حاجاتهم منها: الاستقرار في منصب الشغل، مستوى الاجر، التكوين الترقية،...إلخ

كما تتعدد الحاجات التي ينتظر العمال تلبيتها من طرف المؤسسة، كما تحدث في بعض الاحيان نزاعات بين الفئات المختلفة للعمال أو بين العمال وادارة المؤسسة، وتتعلق عادة بمناصب الشغل، الاجور، و ظروف العمل.

ج- الاتجاه الثالث: المؤسسة الاقتصادية مركز لاتخاذ القرارات:

للمؤسسة دور هام في الاقتصاد اذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بطبيعة وكمية المنتجات واسعارها وبكمية ونوعية المواد المستعملة الاولية في عملية الانتاج. وهذه القرارات تمثل اختيارات اقتصادية اي اختيارات تتعلق بكيفية استعمال الموارد المالية والمادية المحدودة قصد تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية قصوى. وتتوقف سلطة القرار في المؤسسة على الاستقلالية التي تتمتع بها وتكتسبها المؤسسة نتيجة لحرية استعمال ممتلكاتها أي تتوقف هذه السلطة على حق الملكية لأصحاب المؤسسة.

د- الاتجاه الحديث المؤسسة كنظام: و هو اعتبار المؤسسة نظام تقني اقتصادي واجتماعي مفتوح مرتبط بالبيئة الخارجية التي تؤثر فيه ويؤثر فيها، فهي تتكون من مجموعة من النظم الجزئية (نظام الانتاج، نظام التسويق، النظام المالي،...إلخ) المترابطة فيما بينها بعلاقات متعددة ومتنوعة والتي تعمل بشكل منظم ومتناسق من أجل تحقيق هدف محدد. و على العموم مما سبق يمكن تعريف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية ذات كيان قانوني، تتمتع باستقلالية كبيرة (استقلال مالي ، استقلال في اتخاذ القرار)، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب ودمج موارد المؤسسة (البشرية، المالية، المادية والإعلامية...إلخ) بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف المحددة في نطاق زماني ومكاني.

2. خصائص المؤسسة الاقتصادية: من أهم خصائص المؤسسة الاقتصادية ما يلي:

الشخصية القانونية، القدرة على الانتاج واداء الوظيفة التي انشات من أجلها، القدرة على البقاء، التحديد الواضح لأهدافها وبرامجها واساليب العمل، ملائمة البيئة التي توجد بها، مع احتمال فكرة زوال المؤسسة اذا ضعف مبرر وجودها او تضاءلت كفاءتها.

3. أهداف المؤسسة الاقتصادية: في المجل نستطيع تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

3 .1. الاهداف الاقتصادية: وهي من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية ما يلي: تحقيق الربح، تلبية حاجات المجتمع، عقلنة الانتاج.

وبالتالي على المؤسسة الاقتصادية أن تسعى إلى تحقيق ربح معقول بواسطة الاستعمال الرشيد لمختلف مواردها مما يضمن لها تلبية حاجات المجتمع ومتطلباته ويحقق لها الاستمرارية والبقاء على المدى الطويل.

3 .2. الأهداف الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي: ضمان مستوى مقبول من الاجور، تحسين مستوى معيشة العمال، اقامة أنماط استهلاكية معينة، توفير تأمينات ومرافق للعمال.

3 .3. الأهداف الثقافية: و هو ما توفره المؤسسة من وسائل للتثقيف والترفيه لعمالها وعائلاتهم من مسرح رحلات مكتبات...إلخ، بالإضافة إلى تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى على الآلات الجديدة والتكنولوجيا الحديثة، كذلك تخصيص أوقات وأماكن لممارسة الرياضة.

3 .4. الأهداف التكنولوجية: مع تطور المؤسسات عملت العديد منها على توفير قسم خاص بالبحث والتطوير من أجل تطوير طرق ووسائل، الإنتاج المختلفة، وتخصص لهذه العملية ميزانية تمثل نسبة عالية من الأرباح، كما قد تقوم المؤسسة بتمويل، أو المشاركة والتعاون في أنجاز بحوث خارج حدودها مع مؤسسات البحث العلمي مثل الجامعات، أو مؤسسات اقتصادية أخرى، مكاتب الدراسات، مراكز البحث،...إلخ.

3 .5. أهداف المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة: في إطار نشاطها يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحمل المسؤولية الإجتماعية والتي تتضمن العديد من الأمور من بينها: ضمان حد أدنى من الأرباح للمساهمين، الحفاظ على العاملين وتطويرهم (الأجر، الأمن، التدريب...إلخ)، الحفاظ على البيئة من خلال توجيه جزء من أرباحها إلى معالجة النفايات والغازات السامة المنبعثة من المؤسسات، وتمويل جمعيات ومؤسسات حماية البيئة بالإضافة إلى الاستهلاك الرشيد للموارد الطبيعية للحفاظ على التوازن البيئي. فالمؤسسة اليوم ملزمة بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، وإقليميا، ودوليا.